

الثلاثاء 2009-01-27

ورشة عن "القوانين التجارية لتعزيز التنمية الاقتصادية" برعاية وزير العدل

الناطور: التحديث التشريعي يحتاج الى منهجية جديدة تتفق مع البيئة المحيطة

نظمت ورشة عمل حول "القوانين التجارية لتعزيز التنمية الاقتصادية في لبنان"، برعاية وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار، ممثلاً بالمدير العام لوزارة العدل القاضي عمر الناطور.

وتأتي الورشة في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يشمل أربع دول عربية هي اليمن وتونس ولبنان والأردن بهدف تطوير بعض القوانين التجارية في هذه الدول، والذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بدعم من مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية MEPI، وبالتعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية في هذا المجال.



حضر الجلسة الافتتاحية التي عقدت في فندق الجفینور روتانا - الحمراء، النائب ياسين جابر، وحشد من المتخصصين ورجال القانون والخبراء وممثلو هيئات ومؤسسات اقتصادية.

بداية النشيد الوطني، ثم كلمة ترحيبية من مدير مشروع تعزيز القوانين التجارية الدكتور إيليا شلهوب.

الناطور

بعدها، ألقى الناطور كلمة وزير العدل، وقال: "ان كل تشريع في حقل قانون التجارة وقانون الأعمال في لبنان يطرح إشكالية تتصل بواقع أن لبنان لم يدخل بعد في عداد الدول التي يمكن فيها تطوير المعاملات لمجرد تطوير القوانين. وهذا الأمر يؤكد الحاجة الى السعي باتجاه تشريع قابل للتطبيق من جهة، ونصوص هادفة تأخذ المعطى المجتمعي بالإعتبار من جهة أخرى".

أضاف: "ان القوانين باتت مترابطة ارتباطاً وثيقاً ليس فقط مع النصوص التشريعية بالمعنى الحصري، ولكن مع المعادلة العامة التي تلازم ما يواجهه البلاد ككل، كالسياسة والقضايا الإجتماعية والعملية إلخ. فكل تشريع يتفاعل تفاعلاً جدياً مع البيئة العامة التي يعتمد عليها، ولكل تشريع آثاره ولكل آثار ضرورات منهجية وعلمية معينة. وإن كل تشريع جديد وكل إعادة نظر في قطاع من القوانين التجارية بهدف السعي الى استكمال التنمية الاقتصادية قد يؤدي إلى آثار جانبية لا بد من التعامل معها".

وتابع "لأجل ذلك، إن من صلب مهام وزير العدل في لبنان أن يلفت الإنتباه الى خطورة التصدي الى التشريع وآثاره. ولا بد من دعوة مركزية وعلمية الى استكمال الدراسات في عمقها وتفاعلها، الأمر الذي يفترض توفر الميزانيات في ورشة متعددة الإختصاص ينظمها العديد من الدول المتحضرة".

وقال: "إن القوانين التجارية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في لبنان تحتاج ليس فقط الى دعم من مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية والمؤسسات الإقليمية والدولية، ولكن أيضاً الى الجنوح مرة نهائية باتجاه التسليم بأن كل إصلاح وكل تحديث وكل ترقى في مسيرة التشريع لا بد أن ترافقه منهجية جديدة مفتوحة ذات أفق لا يسدها إلا النجاح المميز". وأمل أن "تثمر ورشة العمل مسودة تتفق عليها الدول المعنية بتطوير التشريع التجاري والإقتصادي".

ممثلة الوزير الصفدي

بعد ذلك تناولت ممثلة وزير الإقتصاد محمد الصفدي، غادة سفر دور وزارة الإقتصاد في تعزيز التنمية الإقتصادية فأشارت إلى "أن الوزارة تعتمد سياسة الإنفتاح والإقتصاد الحر وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث القوانين. كما أنها تواصل منذ العام 1996 ورشة تشريعية كبرى تتناول القوانين كافة المتعلقة بالتجارة، وأبرزها المتعلقة بحماية الملكية الأدبية والفنية، براءات الإختراع، حماية المستهلك والإنتاج الوطني والإنضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولية للبضائع".

وعرضت سفر لكيفية معالجة العوائق التي تعترض الإستثمار والحلول المتبعة من الناحية الإدارية والقانونية، فأوضحت "أن الوزارة عمدت إلى تقليص عدد أيام إنجاز المعاملات. ووضعت في تصرف المواطنين قاعدة البيانات المتعلقة بالعلامات التجارية والمسجلة لديها بغية توفير وسيلة منظمة وسريعة لإفادة المؤسسات التجارية ومستوردي البضائع بهدف الحد من التنازع على استعمال العلامات التجارية".

وتابعت سفر "ان وزارة الإقتصاد عمدت إلى تبسيط الإجراءات الإدارية العائدة لدائرة الشركات في الوزارة، وتقليص عدد أيام إنجاز المعاملات، كما سهلت إجراءات تأسيس الشركات وخفضت كلفتها ومدة التسجيل من 46 إلى 11 يوماً، ما أدى الى تحسن ترتيب لبنان بحسب تقرير البنك الدولي".

ختاماً، أعطى المشرف العام على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب لمحة عامة عن ورشة العمل التي لفت الى "انها تشكل إطاراً للحوار بين ممثلي القطاعين العام والخاص بشأن حاجات وأولويات تحديث القوانين التجارية، بمعناها الواسع، لتتلاءم مع حاجات الإستثمار وضرورات التنمية الإقتصادية في لبنان". وتتضمن ورشة العمل في جلساتها مداخلات ودراسات حول السياسات الإقتصادية والمالية في لبنان، والحوافز التشريعية للإستثمار والعوائق، على أن تختتم باستنتاجات ومناقشة عامة.